مدلولات الحذف ومترادفاته عند النحاة واللغويين العرب.

أ / خالد ضيف الله محمد الشماري.

كلية اللغات -جامعة صنعاء.

ملخص البحث:

يعد الحذف أهم صور التحويل؛ كونه ظاهرة لغوية بارزة في اللغة العربية، تشترك فيها جميع لغات العالم، فهو من سنن العرب القديمة، وقد ذكر النحاة والبلاغيون مفهومه ومترادفاته وأنواعه، وأسباب وقوعه، وشروطه، وأغراضه، ومقاصده. وسيتناول هذا البحث مفهوم الحذف ومترادفاته في الدراسات العربية، وذلك في مبحثين. المبحث الأول: مدلولات الحذف والتقدير عند النحاة، ويتناول: تعريف الحذف لغة واصطلاحاً، وتعريف التقدير لغة واصطلاحاً، والفرق بين الحذف والتقدير.

والمبحث الثاني: مترادفات الحذف عند النحاة، ويتناول: الحذف والإضمار، والحذف والاستغناء، والحذف والاتساع، والحذف و (الإيجاز - الاختصار)، والحذف والتأويل.

وخرج البحث بعدد من النتائج منها: إن للحذف معاني عديدة، أبرزها الإسقاط وعدمِ الإتيانِ بجزءٍ أو أجزاء من الكلامِ. و إن العلماء يستعملون التقدير والإضمار والاستغناء والاختصار والإيجاز والاتساع مرادفات للحذف. و إن بعض الباحثين يخلطون بين مترادفات الحذف وأنواعه.

الكلمات المفتاحية: الحذف. التقدير .الإضمار .الاستغناء .الاتساع .الإيجاز، الاختصار. التأويل.

Abstract

Deletion is the most important form of conversion; because a prominent linguistic phenomenon in the Arabic language. So this phenomenon is participated in all the languages of the world, as it is from the ancient ages Arabs. AL thought the Grammarians and Eloquents (others in eloquence) have mentioned its concept, synonyms, types, reasons for its occurrence, conditions, and purposes.

This research will discuse the concept of deletion and its synonyms in Arabic studies, and it will be in two parts. The first part: The meanings of deletion and appreciation in grammarians, and deals with the definition of deletion in language and convention, and the definition of appreciation in language and convention, and the difference between the deletion and appreciation.

The second topic: Synonyms of deletion by grammarians, which deals with: Deletion and Prosodicale Ellipsis, Deletion and Dispensing, Deletion and amplitude, Deletion and (Brevity - Abbreviation), Deletion and Interpretation. Therefore the research came out with a lot of results, including: Deletion has many meanings, most notably the elision and the imperfect speech (aphaersis). Also the scientists are used to the appreciation, prosodicale ellipsis, dispensation, abbreviation, brevity and amplitude as such as synonyms for deletion. Therefore some researchers confuse the synonyms of deletion and its types.

Keywords: delete. Appreciation, Prosodicale Ellipsis, Dispensing, Expansions, Brevity, Abbreviation. Interpretation.

المبحث الأول: مدلولات الحذف والتقدير عند النحاة واللغويين العرب:

أولاً: مدلولات الحذف عند النحاة واللغويين العرب:

تعريف الحذف لغة:

الحذف مصدر للفعل حذف، ومضارعه يحذف بكسر العين، وعند التأمل في المعجمات اللغوية، نجد أن الحذف قد ورد بمعانٍ وأغراض عديدة ومتقاربة في الدلالة، منها:

1 - الإسقاط، : ومنه حَذفْتُ الشعر إذا أخذت منه(1).

2 - الرمي: الرمي عن جانب، أو الرمي المطلق، ومنه قول العرب: (حذفته بالعصا)، أي: رميته بها، و(حذفته بالسيف)، أي: رميته به، و(حْذفتُ الأرنب بالعصا)، أي: رميته بها(2)، وذكر النحاة قول العرب: (إيّايَ وأَن يَحذف أحدُكم الأرنَبَ)(3).

3 - الضرب: الضرب عن جانب، أو الضرب المطلق، ومنه قول العرب:(حذفته بالعصا)، أي: ضربته بها و(حذفته بالسيف)، أي: ضربته به، و(حذفت رأسه بالسيف)، أي: ضربْتهُ به فقطعْتُ منه قطعة(4).

4 - القطع: القطع من الطرف، أو القطع المطلق، ومنه قولهم: (حذف ذنب فرسه)، أي: قطع

---

(1) ينظر: لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الأفريقي (ت 711هـ)، دار صادر، ط3، بيروت، 1414 هـ-1993م، مادة (حذف)، وينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم الملايين، ط4، بيروت، 1090م، مادة (حذف)، وأساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1998 م، مادة (حذف)، والقاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد ابن يعقوب الفيروزآبادى (ت 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، ط8، بيروت، 2005م، مادة (حذف).

(2) ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال مادة (حذف) 201/3، والصحاح مادة (حذف)، ومجمل اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي (ت 395هـ)، دراسة وتحقيق: د/زهير عبد المحسن سلطان، ط1، بيروت، 1404هـ-1984م، مادة (حذف)، ولسان العرب، مادة (حذف) والقاموس المحيط، مادة (حذف).

(3) ينظر: الكتاب، 274/1، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400 هـ - 1980 م، 300/3، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1420 هـ - 2000 م، 433، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790 هـ)، مجموعة محققين، حقق هذا الجزء: د/ عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1428 هـ - 2007 م، 485/5.

(4) ينظر: العين، مادة (حذف) 202/3، ولسان العرب، مادة (حذف)، وتاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد ابن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت 1205هـ)، مجموعة من المحققين وحقق هذا الجزء: عبدالفتاح الحلو، وراجعه: مصطفى حجازي، سلسلة التراث العربي، وزارة الإعلام الكويتية، الكويت، 1986م، مادة (حذف).

طرفه وقولهم: (حذف الحجام الشعر)، أي: قطعه من طرفه(1).

5 - القطف: قطفُ الشيءِ من الطَّرَف(2).

6 - الوصل: ومنه قولهم: (حذفه فلان بجائزة)، أي: وصله بها وقولهم: (حذفني فلان بجائزة)، أي: وصلني بها(3).

6 - التزيين: وما يتعلق به كالتهذيب، والتصفية، والتهيئة، والتسوية، والتطرير، فـ"حذف الصانع الشيء: سواه تسوية حسنة، كأنه حذف كل ما يحب حذفه، حتى خلا من كل عيب وتهذب، ومنه فلان محذف الكلام"(4)، وحَذَّفَهُ تَحْذِيفاً: هَيَّأَهُ وصَنَعَهُ، وتَحْذِيفُ الشَّعَرِ: تَطْرِيرُه وتَسَوِيَتُه(5)، وقال امرؤ القيس(6):

لها جبهة كسراة المجن حذفه الصانع المقتدر

و"الحَذْفَةُ: القِطْعةُ مِن الثَّوْبِ"(7)، و"حذف الخطيب الكلام: هذّبه وصفّاه"(8).

7 - التخفيف: ويكون على سبيل المجاز، فـ"حذف السَّلاَمَ، حَذَفاً: خَفَّفَهُ، وَلم يُطِلِ الْقَوْمَ بِهِ"(9) ومنه قول الرسول ﷺ "حَذْفُ السَّلامِ فِي الصَّلاَةِ سُنَّةٌ"(10)، وقوله ﷺ: " أَمَّا أَنَا فَأَمُدُّ فِي الْأُولَيَيْنِ وَأَحْذِفُ فِي الْأُخْرَيَيْنِ"(11).

(1) ينظر: لسان العرب، مادة (حذف)، والقاموس المحيط، مادة (حذف).

(2) ينظر: العين، مادة (حذف) 202/3، ولسان العرب، مادة (حذف).

(3) ينظر: العين، مادة (حذف) 202/3، وأساس البلاغة، مادة (حذف)، ولسان العرب، مادة (حذف)، والقاموس المحيط، مادة (حذف).

(4) أساس البلاغة، 117.

(5) ينظر: لسان العرب، مادة (طرر)، 199/4، وتاج العروس، 125/23.

(6) ينظر: ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط3، القاهرة، 1969م، 61.

(7) تاج العروس، 125/23.

(8) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية المصري، إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة، 2004م، 162.

(9) أساس البلاغة، 117.

(10) سنن أبي داوود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت 275هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 263/1، ومسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001 م، رقم (10885)، 515/16.

(11) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، تحقيق: عبدالسلام علوش، مكتبة الرشد، ط2، الرياض، 1437هـ-2006م، كتاب الأذان، باب يطول في الأوليين، ويحذف في الأخريين، 180/2.

مدلولات الحذف عند النحاة واللغويين:

استعمل النحاة والبلاغيون مصطلح الحذف بالمعنى نفسه الذي ورد في المعجمات اللغوية، والذي يدل على تركُ ذكْرِ شيءٍ من الكلام، أو إسقاطِ كلمةٍ(1)، أو عدمِ الإتيانِ بجزءٍ أو أجزاء من الكلامِ(2).

ولم يكن القدامى يهتمون بوضع الحدود التعريفية للمصطلحات وإنما تفهم من خلال سياق الكلام الذي يوردون الأمثلة خلاله؛ فالحذف عند سيبويه يعني إسقاط عنصر من عناصر النص(3)، سواءً كان الإسقاط في الحركة أم الحرف أم الكلمة أم الجملة (4).

ويتمثل عند الجاحظ (ت255هـ) في: إسقاط بعض العناصر من النص لغرض من الأغراض البيانية، مع وجود دليل على المحذوف(5).

والحذف عند المازني (ت248هـ): هو إسقاط حركة أو حرف من كلمة، فـ"رُسُل" تصبح "رُسْل"، و"راية" تصبح "راي"(6).

أما ابن السراج (ت316هـ) فيعني الحذف عنده الإسقاط لصيغ موجودة في النص، فإما أن يحدث تغيير إعرابي للصيغ الباقية، وإما أن تثبت على ما كانت عليه(7).

ويعرف الرماني (ت 384هـ) الحذف أنه: " إِسْقَاط كلمة بخلف مِنْهَا يقوم مقَامهَا"(8)، أو"إسقاط كلمة للاجتزاء عنها، بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام"(9).

---

(1) ينظر: إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت402هـ)، تحقيق: أحمد مضر، دار المعارف، القاهرة، 262.

(2) ينظر: مختصر المعاني، سعدالدين التفتازاني (793هـ)، دار الفكر، ط1، قم، 1411هـ، 47. وأسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، مصطفى شاهر خلوف، دار الفكر، ط1، عمّان، 2009م، 9- 16.

(3) ينظر: أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، 13، والعلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه، (رسالة ماجستير)، إعداد: هنادي رشيد دَيِّه، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1996م، 20-50. والحذف من التركيب وتوجيهه في كتاب سيبويه دراسة في القاعدة والسياق، (رسالة ماجستير) إعداد: عزيزة بنت عبد الله الغوينم، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1432هـ، المجلد الثاني 103-115.

(4) ينظر: الكتاب، 23/1 173/4 339 186/1 188/4 476 483 138/1.

(5) ينظر: البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255هـ)، تحقيق: محمد عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط5، القاهرة، 1985م، 210/1و211و276-283و 278/2-281.

(6) ينظر: المنصف شرح تصريف أبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: أ/إبراهيم مصطفى وأ/عبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية المصرية – إدارة إحياء التراث القديم، ط1، القاهرة، 1954م، 337/1-338 و144/2- 227.

(7) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، 1417هـ -1996م، 256/2-266.

(8) الحدود في النحو، الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، الأردن، د ت، 70.

(9) النكت في إعجاز القرآن، الرماني، تحقيق: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن الكريم)،

أما ابن جني فالحذف عنده واسع الدلالة؛ إذ يشمل: " الحركة والحرف والمفرد والجملة"(□).

وعرف الباقلاني (ت403هـ) الحذف بأنه: "الإسقاط للتخفيف كقوله – تعالى - (**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**) (بر)، وقوله: (**طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ**) (تر)"، والتقدير: اسأل أهل القرية، وطاعتكم طاعة معروفة(ير).

ويوافق الخفاجي (ت466هـ) تعريف الرماني - السالف الذكر - أن الحذف هو: "إسقاط كلمة لدلالة فحوى الكلام عليها"(سم).

أما التبريزي (ت502هـ) فمفهوم الحذف عنده هو: إسقاط سبب خفيف من آخر التفعيلة تشبيهاً بحذف ذنب الفرس؛ لأن ذنبه آخره، مثل: (مفاعلين) فيصير (مفاعي) فينتقل إلى (فعولن)(شم).

والحذف عند أبي البركات الأنباري (ت577هـ): إسقاط حرف من كلمة(لہ).

وعند ابن الأثير (ت637هـ)هو: إسقاط بعض المفردات أو الجمل من الكلام(□).

وعند ابن عصفور (ت663هـ)هو: إسقاط حركة أو حرف من كلمة(□).

وعرفه يحيى بن حمزة العلوي (745هـ): أنه" التجنب لبعض حروف المعجم عن إيراده في الكلام، كما روي عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه: أنه حكي بمجلسه كثرة دوران الألف في الكلام وأنه لا يخلو كلام منها، فأنشأ في ذلك خطبة سماها الموثقة ليس فيها ألف"(لج□).

دار المعارف، ط3، القاهرة، 1976م، 76.

(1) ينظر: الخصائص، ، 360/2

(2) يوسف: ٨٢.

(3) محمد: ٢١.

(4) إعجاز القرآن، 262.

(5) سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي الحلبي (ت 466هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1982م، 211.

(6) ينظر: الكافي في العروض والقوافي، أبو زكريا يحيى بن علي الشيباني الخطيب التبريزي (ت502هـ)، تحقيق: الحساني حسن عبدالله، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1994م، 24و32، 134، 143.

(7) ينظر: الوجيز في علم التصريف، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (557هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار العلوم، ط1، الرياض، 1982م، 37-43.

(8) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، مكتبة نهضة مصر، ط1، القاهرة، 1959م، 280/2.

(9) ينظر: الممتع في التصريف، أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، ط2، حلب، 1973م، 426/2و449.

(10) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد باللّه (ت 745هـ)، مطبعة المقتطف، ط1، مصر، 1914م، 175/3.

وعرفه الزركشي (ت794هـ) أنه: إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل(1).

وعرفه الجرجاني (ت بعد 816هـ): أنه " إسقاط سبب خفيف مثل (لن) من مفاعيلن ليبقى (مفاعي) فينقل إلى (فعولن)، ويحذف (لن) من فعولن ليبقى (فعو) فينقل إلى (فعل) ويسمى محذوف"(2).

والحذف عند الحموي (ت بعد837هـ) هو: "أن يحذف المتكلم من كلامه حرفاً من حروف الهجاء أو جميع الحروف المهملة بشرط عدم التكلف والتعسف"(3).

ويعرفه الكفوي (ت1094هـ) بأنه: "إسقاط الشيء لفظاً ومعنى – أو– ما تُرك في اللفظ والنية"(4).

ونجد مما سبق أن مفهوم الحذف عند سيبويه كان واضحاً ومحدداً وشاملاً، فقد استعمل مصطلح الحذف استعمالاً علمياً دقيقاً؛ إذ يعني عنده إسقاط عنصر من عناصر النص(5)، سواءً كان الإسقاط في الحركة أم الحرف أم الكلمة أم الجملة (6).وبذلك يكون أول من تناول هذه الظاهرة بهذه الطريقة الشاملة؛ لأن من سبقه لم تصلنا آثار مكتوبة تتسم بالعلمية والشمول كما هو الحال في كتاب سيبويه.

أما النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه، فمما سبق من عرض لتناولهم ظاهرة الحذف فإننا نجدهم لا يخرجون عن قوله؛ لكن آراءهم تتنوع بين موافقة سيبويه في سعة دلالة هذه الظاهرة أوتخصيصها وتضييق نطاقها حسب المجال والتخصص العلمي الذي تناولوا الظاهرة عبره، وليس كما زعم بعض الباحثين والدارسين أمثال الدكتور مصطفى مخلوف شاهر(7) والدكتور هاني عبدالكريم

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن، بدر الدين أبو عبد الله الزركشي (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط3، بيروت، 1980م، 115/3.

(2) التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني (ت 816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1983م، 84.

(3) خزانة الأدب، 439.

(4) الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1998م، 384.

(5) ينظر: أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، 13، والعلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه، (رسالة ماجستير)، إعداد: هنادي رشيد دَيِّه، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1996م، 20-50. والحذف من التركيب وتوجيهه في كتاب سيبويه دراسة في القاعدة والسياق، (رسالة ماجستير) إعداد: عزيزة بنت عبد الله الغوينم، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1432هـ، المجلد الثاني 103-115.

(6) ينظر: الكتاب، 23/1 173/4 339 186/1 188/4 476 483 138/1.

(7) ينظر: أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، 13-23.

فخري[1] والباحث بلهواري نور الدين[2] والباحثة كسار منصورية[3]، وغيرهم أن ما ذُكر سالفاً من آراء العلماء هو مقياس لمعرفة تطور المصطلح من الناحية المعجمية.

أما مفهوم الحذف في الاصطلاح فيتحدد وفق مجال أصحاب الفنون وطريقة تناولهم وهم علماء النحو ، فعلماء اللغة جميعهم يتفقون على أن الحذف إسقاط الكلام أو جزء منه لدليل، وإنما اختلفوا في طرق التفسير والتحليل لهذا المحذوف، فالنحاة يهتمون بدراسة الناحية التركيبية لتحليل ما يتصل بالحذف من الظواهر اللغوية، مثل الإضمار، والتقدير والاستغناء، والاتساع والاشتغال، أما البلاغيون فيركزون على الناحية الدلالية في الحذف لإبراز أغراض الحذف، وأدلته ورونقه وجماله، كما أن اللغويين والمفسرين يجعلون من الحذف وسيلة لإثبات الإعجاز البياني في القرآن الكريم.

ويمكننا أن نصنف مفهوم الحذف عند العلماء السابقين على النحو الآتي:

مفهوم الحذف الصرفي: وهو إسقاط حرف أو أكثر أو حركة من الكلمة، وقد يسمى إسقاط الحركة إسكاناً، والمشهور في الصرف الحذف الإعلالي، ويراد به ما يكون لعلة موجبة للحذف على سبيل الاطراد كحذف ألف عصا وياء قاض.

مفهوم الحذف العروضي: وهو علة تتمثل في إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء (التفعيلة)، مثل (فعولن)، فتصبح (فعو).

مفهوم الحذف البلاغي: يتمثل في أحد قسمي الإيجاز، ويراد به: الإيجاز الذي تحذف فيه كلمة أو جملة أو أكثر مع قرينة تعين المحذوف، ولا يكون إلا فيما زاد معناه على لفظه.

مفهوم الحذف النحوي: وهو إسقاط كلمة من بناء الجملة، وقد تكون هذه الكلمة ركنا من أركان الجملة، كالمبتدأ أو الخبر، والفعل والفاعل، وقد تكون حرفا. وقد تحذف الجملة كجملتي جواب الشرط أو جملة جواب القسم عند اجتماع شرط وقسم.

ثانياً: مدلولات التقدير عند النحاة واللغويين العرب:

- **تعريف التقدير لغةً:**

يأتي لفظ (التقدير) على وزن (تفعيل)، وهو مشتق من مادة (قدر)، وهو مصدر للفعل الرباعي

(1) ينظر: الحذف والتقدير في النحو الكوفي، د/هاني عبدالكريم عبدالله فخري، من إصدارات مكتبة الحضارة، ط1، صنعاء، 1438هـ - 2017م، 4-15.

(2) ينظر: أسلوب الحذف في كتاب (عروس الأفراح) لبهاء الدين السبكي، إعداد: بلهواري نور الدين، (رسالة ماجستير)، كلية الأدب العربي والفنون، جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم- الجزائر، 2016م، 8-11.

(3) ينظر: بلاغة الحذف والتقدير وتطبيقاتها في القرآن الكريم نموذج سورة البقرة (مدنية)، إعداد: كسار منصورية، (رسالة ماجستير)، كلية الأدب العربي والفنون، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم- الجزائر، 2017م، 8-12.

(قدَّر)، ويأتي التقدير في اللغة بمعانٍ عديدة، منها: التمديد والقياس والتفكير والقضاء والحكم[1]، يقول الأزهري ت (370هـ): " وَالتَّقْدِير على وُجُوه من الْمعَانِي: أحدُهما: التروِيَة والتفكير فِي تَسْوِيَة أمرٍ وتهيئته، وَالثَّانِي: تَقْدِيره بعلاماتٍ تقطّعه عَلَيْهَا، وَالثَّالِث: أَن تنويَ أمرا بعَقدك تَقول: قدّرتُ أمرَ كَذَا وَكَذَا، أَي: نويته وعقدتُ عَلَيْهِ، وَيُقَال: قَدّرْتُ لأمر كَذَا وَكَذَا أقدُرُ لَهُ وأقدِرُ لَهُ قَدْراً، إِذا نظرتَ فِيهِ ودبَّرتَه، وقايَستَه"[2].

ويقول الجوهري ت (393هـ): "قدر الشيء: مبلغه، وقدر الله وقَدْرُهُ بمعنًى، وهو في الأصل مصدر. وقال الله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭽ[3]، أي ما عظَّموا الله حقَّ تعظيمه. والقَدَرُ والقَدْرُ أيضاً: ما يقدره الله عز وجل من القضاء"[4].

ويقول ابن فارس ت (395هـ): "الْقَافُ وَالدَّالُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مَبْلَغِ الشَّيْءِ وَكُنْهِهِ وَنِهَايَتِهِ، فَالْقَدْرُ: مَبْلَغُ كُلِّ شَيْءٍ، يُقَالُ: قَدْرُهُ كَذَا، أَيْ مَبْلَغُهُ، وَكَذَلِكَ الْقَدَرُ، وَقَدَرْتُ الشَّيْءَ أَقْدِرُهُ وَأَقْدُرُهُ مِنَ التَّقْدِيرِ، وَقَدَّرْتُهُ أُقَدِّرُهُ، وَالْقَدْرُ: قَضَاءُ اللَّهِ تَعَالَى الْأَشْيَاءَ عَلَى مَبَالِغِهَا وَنِهَايَاتِهَا الَّتِي أَرَادَهَا لَهَا، وَهُوَ الْقَدَرُ أَيْضًا"[5].

ويقول الزمخشري ت (538هـ): "إذا وافق الشيء الشيء قالوا: جاء على قدرٍ، وقدر عليه رزقه، وقدّر: قتّر، وقدّر الشيء بالشيء: قاسه به وجعله على مقداره، وفلان يقادرني: يطلب مساواتي، وتقادر الرجلان: طلب كلّ واحد مساواة الآخر"[6].

وجاء في لسان العرب، والقاموس، وتاج العروس: (قدر الرجل)، أي: فكر في تسوية أمره وتدبيره، و(قدَّر الله لأمر له)، أي: قضى **وحكم بالأمر له، وقولهم: (قدّر الله الأمر عليه)، أي: قضى وحكم بالأمر عليه**[7].

---

(1) ينظر: تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت 370هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1422هـ-2001م، 18/9-25. والصحاح، 786/2- 787. ومعجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق الشيخ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، د. ط، 1399هـ - 1979م، 62/5-63. وأساس البلاغة، 57.

(2) تهذيب اللغة، 42/9.

(3) الأنعام: ٩١.

(4) الصحاح، 786/2.

(5) معجم مقاييس اللغة، 62/5.

(6) أساس البلاغة، 5

(7) ينظر: لسان العرب، مادة (قدر). والقاموس المحيط، مادة (قدر). وتاج العروس، مادة (قدر).

مدلولات التقدير عند النحاة واللغويين العرب:

أورد الجرجاني في كتابه التعريفات تعريفاً عاماً للتقدير؛ إذ يقول: "هو تحديد كل مخلوق بحدهِ الذي يوجد فيه، من حسن وقبح، ونفع وضر، وغيرها"(1). وهو التعريف مأخوذ من المعنى الشرعي.

ولم يورد النحاة تعريفاً للتقدير؛ لكن مفهومه عندهم يأتي بمعنى حذف الكلمة لفظاً وإبقاؤها في المعنى والنية، كما لو قيل لك مَنْ معك؟ فتجيب أخي، فيكون التقدير: (معي أخي)، وكما لو سئلت: ماذا أكلْتَ؟ فتجيب تفاحة والتقدير: (أكلْتُ) تفاحة(2).

ويستنتج من أقوال النحاة ودراستهم للجملة العربية، أنَّ التقديرَ في الاصطلاحِ النحوي هو: زَعْمُ حركة أو حرف في كلمة، أو كلمة في جملة، أو جملة في كلام، كلٌّ منها لا وجودَ له في اللفظِ، ولا في الكتابةِ(3)، أي أن مفهوم التقدير: هو الذي يأتي بعد الحذف لوجود دليل.

أما التعريف الذي يقترحه الباحث فهو: أن التقدير عملية ذهنية يراد منها الكشف عن معنى مخفي في الجملة العربية، أو كشف أصل كلمة يستفاد منها في التركيب.

ومصطلح التقدير لا ينفك عن مصطلحي (الحذف) و(التأويل)، فالتقدير مرحلة تالية للحذف يتصور فيها عين المحذوف، فالحذف من اللغة، والتقدير من النحويين، فالتقدير خاص بما فرضته الصنعة النحوية فهم يقدرون وجوده وإن لم يكن موجوداً في الحقيقة؛ لإقامة قاعدة وضعوها، مثل تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور إذا كانا صفتين أو خبرين أو حالين أو صلتين، وتقدير الفعل قبل الفاعل المتقدم الذي سبقه ما يختص بالفعل(4).

الفرق بين الحذف والتقدير عند النحاة واللغويين العرب:

أما الفرق بين الحذف والتقدير، فمن الفروق أن الحذف لا يشترط فيه بقاء اللفظ في المعنى والنية، أما التقدير فيشترط فيه بقاء اللفظ في المعني والنية(5)، وعلى هذا فالحذف أعم من التقدير(6)؛ لأن الحذف يتميز بعدم بقاء أثر للمحذوف في اللفظ، أما التقدير فيتميز ببقاء أثر المقدر

---

(1) التعريفات، 51.

(2) ينظر: التعريفات، 64، والكليات، 52، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي (ت: بعد 1158هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د/ رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د/ عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، 1996م، 238/4، وأسلوب الحذف في القرآن الكريم، 32.

(3) ينظر: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، أطروحة دكتوراه، إعداد: علي عبد الفتاح محيي الشمري، كلية التربية، جامعة بغداد، 2006م، 104.

(4) ينظر: الوجوب في النحو، حصة بنت زيد بن مبارك الرشود، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1421م، 183-184.

(5) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 497/1.

(6) ينظر: دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، دار الكتب

في اللفظ(□).

وهناك من يرادف بينهما، لاسيما عند الاسم المتقدم المنصوب في (باب الاشتغال)، فقال الزَّبيدي (ت 1205هـ): ". . . وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدَّر، يدل عليه الفعل الظاهر"(بر).

وهناك من يستعمل اللفظين معاً في موضع واحد، فابن يعيش قد استعملهما عند حديثه عن فاعل المصدر المنون، فقال: "فيكون الفاعل مقدّراً محذوفاً، فإن صرحت بالفعل، كان الفاعل مستتراً". أما أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) فقد فرّق بين استعمال التقدير على غير دلالة الحذف في موضع فاعل المصدر المنون فقال: " الفاعل في هذه الآيات مقدّر إلى جانب المصدر، ولا يقال: مُضْمَر، والمصادر أجناس لا يُضمر فيها، ولا يقال: محذوف؛ لأن الفاعل لا يحذف"(تر).

ومن الواضح أن التقدير يبقى ظاهرة متلازمة مع الحذف، فهو شرط أساسي لوجود الحذف، فلا يكون حذف في الكلام عند النحاة إلا إذا كان ثمَّ مقدَّر(بر).

وما يبدو أن الحذف "ليس إلا تقدير ما لا وجود له في اللفظ، كما أن التقدير في مجاله الرئيس - ليس إلا حذف بعض أجزاء التركيب في نظر النحاة(سم).

من الواضح أن بين الحذف والتقدير التقاء، كما أن بينهما مواضع خلاف. فهما يلتقيان أولاً في أن كلاً منهما أسلوب من أساليب التأويل النحوي للنصوص اللغوية المخالفة للقواعد النحوية ويتفقان ثانياً في بعض مواضع الحذف؛ إذ يتحتم فيها تقدير المحذوف دون أن يكتفي بإعادة سبك النص الموجود أو افتراض إعادة صياغة المفردات. ثم يختلفان في:

أولاً: أن الحذف – عند النحاة – يقتصر على حالة حذف العامل، سواء بقي معموله على ما كان له من حكم إعرابي أم تغيير ليتسق مع وضعه التركيبي الجديد. أما التقدير – عند النحاة – وكما تحدده تعريفاتهم فإنه يتناول محذوفات أخرى غير العامل، فهو يتناول حذف المعمول، وكذلك حذف الجملة بأسرها، أي: العامل والمعمول معاً.

ثانياً: إن الحذف – عند النحاة - مقصور على حالة افتراض الشيء المحذوف أو سقوط أجزاء معينة من النصوص اللغوية المؤولة، وهي العوامل. أما التقدير فإنه – فضلاً عن تناوله لحالات الحذف المختلفة – يشمل أيضاً حالات أخرى لا حذف فيها، بل كل ما فيها هو افتراض إعادة صياغة المفردات أو الجمل أو سبكها بهدف تصحيح الحركة الإعرابية(شم).

العلمية، ط1، بيروت، 2000م، 14/2.

(1) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 113.

(2) تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د/ عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط 1، بيروت، 1406 هـ / 1986 م، 463.

(3) تذكرة النحاة، 463.

(4) ينظر: أصول التفكر النحوي، 283.

(5) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي، د/ علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2007م، 208- 209.

(6) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي، 208و 209. وأصول التفكير النحوي، د/ علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر

وعلى الرغم من هذا الخلاف بين النحاة في الحذف والتقدير، فمن الممكن أن نجد بينهما أرضاً مشتركة كفيلة بأن تعيد تشكيل الظاهرة فتحدد أبعادهما معاً ككل متكامل، لا كاصطلاحين متنافرين، فإذا كان الحذف هو إسقاط عنصر من الكلام لدليل ما، فالتقدير هو إعادة هذا العنصر المحذوف إلى الكلام، وبذلك يرتبط مفهوم الحذف بمفهوم التقدير، ويصير الأول ملازما للثاني ولا يستغني عنه.

المبحث الثاني: مترادفات الحذف عند النحاة واللغويين العرب:

يتداخل الحذف والتقدير من الوجهة الاصطلاحية مع جملة من المصطلحات المترادفة لهما، وبإمعان النظر في المصادر النحوية القديمة والمراجع الحديثة، نجد أنها قد تناولت هذه المترادفات ورصدتها بشكل وافٍ (1)، منها:

	البِلى		الإشارة
	الترك		الطرح
	التّثليم		الطي
	التجريد		عدم الإثبات
	التجريد الصريح		الفِقدان
	الاجتزاء		القبض
	الجزم		القصر
	الاحتباك (الحذف المقابلي)		الاقتصار
	الحَذّ		القطع
	الأحذّ		الاقتطاع
	التحريف		القطعة
	الخرم		الكف
	الاختزال		الاكتفاء
	الاختصار		اللخلخانية
	الاختلاس		الإلغاء
	الذّهاب		الإلقاء
	الترخيم		النبذ
	الرّوم		النحت
	الإرادة		النزع
	الإزالة		النقص
	استتار الضمير		النهك
	الإسقاط		النية
	السكوت		الاستهلاك
	التسكين		الإيجاز
	السلب		التوسع.

والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006م، 283. والتفكير النحوي عند المبرد، أطروحة دكتوراه، إعداد: علي فاضل سيد عبود الشّمري، جامعة الموصل، 2003م، 106، ومدول ظاهرة الحذف في العربية، د/ ابن إبراهيم السعيد، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، العدد الثامن جوان 2012م، باتنة، الجزائر، 135، والحذف والتقدير في النحو الكوفي، 11.

(1) ينظر: أسلوب الحذف في اللغة العربية من الوجهتين النحوية والبلاغية، أطروحة دكتوراه، إعداد: أيمن الشوا، كلية الآداب، جامعة دمشق، 2000م، 16-81.

أما أشهر مترادفات الحذف المستعملة عند النحاة بكثرة فهي: الاستغناء، والاتساع، والإضمار، والاختصار، والتأويل، والتقدير، وسيتم تناولها في هذا المبحث.

أولاً: الحذف والإضمار:

يستعمل النحاة والبلاغيون الإضمار استعمالاً يكاد يكون متطابقاً مع الحذف، حتى أن جمهور النحاة والبلاغيين لم يفرقوا بين المصطلحين، واستعملوهما بالمعنى نفسه، أو في الموضع الواحد، فسيبويه يستعمل مصطلح الإضمار كثيراً، وكذلك يستعمل مصطلح الحذف؛ لكنه قليل، ومنه قوله في باب الإغراء والتحذير: "وذلك قولك إذا كنتَ تحذّر: إياك. كأنك قلت: ... إيّاك باعِدْ، وإيّاك اتّقِ، وما أشبه ذا. ومن ذلك أن تقول: نفسَك يا فلانُ، أي اتّقِ نفسَك، إلاّ أنّ هذا لا يجوز فيه إظهارُ ما أضمرتَ، ولكن ذكرتُه لأمثل لك ما لا يُظهَر إضمارُه. . . وحذفوا الفعلَ من إيّاك لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل"(1).

ويقول ابن السراج: "والمحذوف على ثلاث جهات، الأولى: حذف المبتدأ وإضماره. . . "(2). واستعمل ابن جني المصطلحين معاً بمعنى واحد؛ إذ يقول: " حذف الفعل على ضربين: أحدهما: أن تحذفه والفاعل فيه، فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة، وذلك نحو: زيدا ضربته؛ لأنك أردت: ضربت زيداً، فلما أضمرت (ضربت) فسرته بقولك: ضربته. . . والآخر: أن تحذف الفعل وحده، . . . وذلك نحو قولك: أزيد قام؟ فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل؛ لأنك تريد: أقام زيد، فلما أضمرته فسرته بقولك: قام"(3).

واستعمل أبو حيان الحذف والإضمار في موضع واحد؛ إذ يقول عند تناول قوله تعالى ﴿أَن لَّو يَشَاءُ ٱللَّهُ﴾ (4)، "و(أن لو يشاء) جواب قسم محذوف، أي: (وأقسموا لو شاء الله لهدى الناس جميعاً)، ويدل على إضمار هذا القسم وجود (أن) مع (لو)"(5).

واستعمل عبدالقادر الجرجاني (ت 471هـ) الحذف والإضمار بمعنى واحد، فهو يقول: "وإذ عرفْتَ هذه الجملةَ من حالِ الحذْفِ في المبتدأ، فاعلمْ أنَّ ذلك سبيلُه في كلِّ شيء، فما مِن اسْمٍ أو فعلٍ تَجدُه قد حُذِفَ، ثم أُصيبَ به موضعُه، وحُذِفَ في الحال يَنْبغي أن يُحذَفَ فيها، إلاَّ وأنت تَجدُ

(1) الكتاب، 273/1-274.
(2) الأصول في النحو، ابن السراج، 67/1-68.
(3) الخصائص، 379/2-380.
(4) الرعد: ٣١
(5) البحر المحيط، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ، 390/6.

حذْفَه هناك أَحْسَنَ من ذكرِهِ، وترى إضمارَهُ في النفس أَوْلى وآنسَ مِنَ النُّطْقِ به"[1].

واستعمل شراح ألفية ابن مالك الحذف والإضمار بالمعنى نفسه في كثير من المسائل النحوية، ومن ذلك قول ابن الناظم: "كما في نحو: هو الحق بيناً، وزيد أبوك عطوفًا.

والعامل في هذه الحال من هذا النوع مضمر بعد الخبر، تقديره: أحقه، أو أعرفه، إن كان المبتدأ غير (أنا) وإن كان (أنا)، فالتقدير: أحق، أو أعرف، أو أعرفني. وقال الزجاج: العامل هو الخبر، لتأوله بمسمى. وقال ابن خروف: العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه.

وكلا القولين ضعيف، لاستلزام الأول المجاز، والثاني جواز تقديم الحال على الخبر، وأنه ممتنع. فالعامل إذاً مضمر، كما ذكرنا، وهو لازم الإضمار، لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به، كما التزم إضمار عامل الحال في غير ذلك"[2].

ويقول ابن عقيل: "الإغراء هو أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به، وهو كالتحذير في أنه إن وجد عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبه وإلا فلا، ولا تستعمل فيه إيا، فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولك (أخاك أخاك) وقولك (أخاك والإحسان إليه)، أي (الزم أخاك)"[3].

ويقول ابن هشام: "ويتعين إضمار الفعل إن كان الوصف غير عامل؛ فنصب: (الشمس) في: وَجَعَلَ ٱلليل سَكَنا وَٱلشَّمسَ[4]، بإضمار جعل لا غير"[5].

ويقول الشاطبي: "فالفعل لازم الإضمار، وهو الناصب لهما، وإن لم يأت بـ (إيا) فإن لم تعطف ولا كررت فلا يلزم إضمار الفعل؛ بل يجوز الإضمار"[6].

وحاول بعض النحاة والبلاغيين التمييز بين الحذف والإضمار، ووثقوا تفريقاً دقيقاً بين المصطلحين، مستنبطاً من المعنى أو من الصنعة النحوية[7]؛ لكن خلت تنظيراتهم وغابت عند التطبيق الفعلي[8]، فأبو البقاء الكفوي يقول: "الحذف إسقاط الشيء لفظاً ومعنى، والإضمار

(1) دلائل الإعجاز، 152.
(2) شرح ابن الناظم، 244.
(3) شرح ابن عقيل، 301/3.
(4) الأنعام: ٩٦.
(5) أوضح المسالك، 194/3.
(6) المقاصد الشافية، 475/5.
(7) ينظر: الحذف في صحيح البخاري، أطروحة دكتوراه، إعداد حسين عبدالله الموساي، قسم اللغة العربية والترجمة –كلية اللغات– جامعة صنعاء، 2006م، 10-12.
(8) ينظر: الوجوب في النحو، 182، والحذف والإضمار في النحو العربي (دراسة في المصطلح)، عماد مجيد علي، مجلة جامعة كركوك، للدراسات الإنسانية، العدد 2، المجلد 4، السنة الرابعة، 2009م، 97، وتقدير الحذف والإضمار في ضوء نظرية العامل النحوي، أ/ملاوي صلاح الدين، مجلة المخبر، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خضير، سكرة– الجزائر(أبحاث في اللغة

إسقاط الشيء لفظاً لا معنى"(□).

ويقول السهيلي (ت 581هـ): "والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح لا خفاء فيه ولا غبار عليه"(يز).

ويقول الزركشي (ت794هـ): والفرق بين الحذف والإضمار هو: "أن شرط المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ، نحو - قوله تعالى: يُدْخِلُ مَنْ يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِ والظّالِمِينَ أَعَدَّلَهُمْ عَذَابَاً أَلِيمَا:)(تز)، وقوله (انتَهُواْ خَيرَاً لَّكُمِ)(يز)، أي: (ائتوا أمراً خيراً لكم)، وهذا لا يشترط في الحذف، ويدل على أنه لابد في الإضمار من ملاحظة المقدّر (باب الاشتقاق)، فإن أضمرت الشيء أخفيته، قال الشاعر(سم):

سيبقى لها في مضمر القلبِ والحشا سريرةُ وُدٍّ يوم تُبلى السَّرائرُ

وأما الحذف، فمن حذفت الشيء قطعته، وهو يشعر بالطرح، بخلاف الإضمار، ولهذا قالوا: (أنْ) تنصب ظاهرة ومضمرة"(شم).

ويقول شهاب الدين الخفاجي (ت1069هـ): "وعُبّر بالإضمار دون الحذف؛ لأنهم فرقوا بينهما بأن الإضمار الحذف مع بقاء الأثر؛ لأنه يُشعر بوجود مقدّر له، والحذف أعمّ منه، وقد يستعمل كلٌّ منهما بمعنى الآخر كما يُعلم بالاستقراء"(لهـ).

وتحدث ابن مضاء القرطبي عن الحذف والإضمار، في أثناء ذكره أنواع الحذف وعلاقتها بالإضمار؛ إذ يقول: "واعلم أن المحذوفات في صناعتهم ثلاثة أجسام: محذوف لا يتمُ الكلام به حُذِفَ لعلم المخاطب به. كقولك لَمَنْ رأيْته يعطي الناس (زيداً)، أي أَعط زيداً، فتحذفه وهو مراد، وإن أُظهر تمَّ الكلام. والثاني: محذوف لا حاجة بالقول إليه؛ بل هو تام دونه... وأما القسم الثالث: فهو مضمر إذا أُظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: "يا عبدالله" وحكم سائر

والأدب الجزائري)، د. ع، د. ت، 6، والحذف والتقدير في أقوال النبي في صحيح البخاري، رسالة ماجستير، إعداد: مثنى جاسم محمد عبد الجبوري، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية– بغداد، 2006م، 25-26.

(1) الكليات، 384.

(2) نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، ط2، الرياض، د. ت، 165.

(3) الإنسان: 31

(4) النساء: 171

(5) البيت للأحوص. ينظر: ديوانه، 145.

(6) البرهان في علوم القرآن، 103/3 و120.

(7) حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة (عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي)، شهاب الدين أحمد ابن محمد بن عمر الخفاجي (ت 1069هـ)، ضبط وتخريج: عبد الرزاق المهدي، ط1، بيروت، 1997م، 179/1و180.

المناديات المضافة والنكرات حكم عبدالله، وعبدالله عندهم منصوب بفعل مضمر، تقديره: أدعو أو أنادي، وهذا إذا ظهر تغير المعنى وصار النداء خبراً"(□).

ويرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أنه لا فرق بين الإضمار والحذف في شيء؛ لأن في كلَّ منهما تقدير ما لا وجود له في ظاهر النصّ اللغوي(يز). والنحاة يفرقون بين الحذف والإضمار؛ إذ الإضمار أو الاستتار هو أن يوجد في الصيغة ما يدل على المضمر أو المستتر. أما في حالة الحذف فلا يشترط أن يوجد في الصيغة ما يدل على المحذوف؛ بل يمكن أن يفهم من السياق وحده(يتر).

ونجد عند استقراء آراء النحاة المتناثرة بين أبواب النحو ومباحثه المختلفة أن القول بالفرق بين (الحذف) و(الإضمار) لا تكاد تثبت صحته؛ حيث تؤكد هذه الآراء الكثيرة أن التمايز بينهما يكاد يكون منعدماً(يز). ومن هذه الآراء قول سيبويه: ". . . ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: انتَهُواْ خَيۡرَاً لَّكُمِ(سم). . . إذا كنت تأمر. . . وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال: إنه، فصار بدل من توليه: أنت خيراً لك... "(شم) وقوله -أيضاً - "أضمروا الحرف الذي يجر وحذفوا، تخفيفاً على اللسان. . . "(يه). وقول المبرد: "محال أن يحذف حرف الخفض ولا يأتي منه بدل"(□).

ومما سبق يتضح أن النحاة والبلاغيين يسمون الحذف إضماراً، وأن الفرق بينهما أن المضمر ليس محذوفاً؛ لأنه لم يكن في الكلام ليحذف، وإنما قيل به ليستقيم الإعراب على وفق قواعد النحو وأصوله المعتبرة عند النحاة، في حين الحذف يأتي لإسقاط شيء كان موجوداً، فأصله الذكر، وإنما حُذف للأغراض البلاغية، ومراعاة القواعد النحوية، ويُعرف المحذوف عن طريق سياق الكلام؛ لكنهم في الغالب من كلامهم يستعملونه الحذف والإضمار بالمعنى نفسه.

(1) الرد على النحاة، أبو العباس ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن القرطبي (ت 592هـ)، تحقيق: د/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1982م، 79 -80.

(2) ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى (ت1382هـ)، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط2، القاهرة، 1992م، 56.

(3) الحذف والتقدير في النحو العربي، 202.

(4) ينظر: مدلول ظاهرة الحذف في اللغة العربية، د/ ابن إبراهيم السعيد، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، العدد الثامن، جوان 2012م، 125.

(5) النساء: ١٧١.

(6) الكتاب، 283/1-284.

(7) الكتاب، 161/2.

(8) المقتضب، 347/2.

ثانياً: الحذف والاستغناء:

الاستغناء ظاهرة لغوية، وهي في اللغة بمعنى الاكتفاء[1] والإجزاء "يقال: رجل مغن أي مجزئ كاف، قال ابن بري الغناء مصدر أغنى عنك أي كفاك"[2].

أما في الاصطلاح فالاستغناء: " العدول عن صيغة إلى صيغة، أو من بنية إلى بنية، أو من استعمال إلى آخر، وقد يكون المعدول عنه هو القياس الذي تفرضه القواعد، لكنه غير مستعمل، فيعرض العربي في استعماله إلى ما ألف استعماله، كما استغنوا عن (أَبَى يأَبِي) من باب (ضرب) حيث قياسها إلى (أبى يأبَى) من باب (فتح)؛ حيث الاستعمال الذي ألفه اللسان العربي"[3].

وذكر الدكتور عبدالله صالح بابعير أن الاستغناء في النَّحو العربي: "هو عدم الاحتياج عند الاستخدام إلى بعض العناصر المكونة لأُسلوب ما من أساليب العربية استغناء عنه بغيره، ويستدل على اللفظ المستغنى عنه بملاحظة الأصل التركيبي المفترض لذلك الأسلوب، وهو العنصر المستغنى عنه، ولا يمكن الإتيان به عند الاستخدام؛ إذْ تستقيم دلالة التركيب المستخدم بغيره (المستغنى عنه)، ولا يمكن تقديره كذلك تقديراً لفظياً"[4].

وتناول أوائل النحاة الاستغناء، وأكثروا الحديث فيه، منهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي ذكر أن العرب استغنوا بالتثنية لما كان لها من مزية الاختصار؛ إذ يقول: "جمع الجموع ضروب، منها: الاثنان والثلاثة والأربعة، وكان القياس أن يقال: (اثنا قلوب)، كما قيل: (ثلاثة قلوب)، و (أربعة قلوب)، فيأتون باسمي العدد والمعدود جميعاً، إلا أنهم وجدوا في التثنية طريقاً مختصرة، وهو الدلالة على المعنيين باسم واحد، وهو قولك: (قلبان)، فاستغنوا به عن الأصل، فلما جاء ما أغنى عن الدلالة على التثنية، وهو كون المضاف إليه مثنى رفضوها، إلا إذا التبس، وذلك إذا أنفصل المضاف عن المضاف إليه، تقول: (فرساهما) و(غلاماهما) ولا تقول: (أفراسهما) و(غلمانهما) "[5].

ووردت عند سيبويه في الكتاب شذرات متفرقة تضع تعريفاً اصطلاحياً للاستغناء، منها ما ذكره أن العرب "يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير

---

(1) ينظر: أساس البلاغة، مادة (غني)، ولسان العرب، مادة (غني).

(2) لسان العرب، مادة (غني)، 15 /138

(3) ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللُّغوية، السيد رزق الطويل، مجلة بحوث كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السنة الثانية، العدد الثاني، 1405/1404م، 262.

(4) ظاهرة الاستغناء في النحو العربي، عبدالله صالح بابعير، (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، 1993م، 20.

(5) المحاجاة بالمسائل النحوية، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر، (ت 538 هـ)، قدمت له وحققه و علقت حواشيه، د- بهيجة باقر الحسني، دار التربية للطباعة والنشر و التوزيع، مطبعة أسعد، بغداد، 1972 – 1973 م، 178.

ساقطاً"(1)، ومثل ذلك قوله: "وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون (يدع)، ولا يقولون (ودع)، استغنوا عنها بـ (ترك)، وأشباه ذلك كثير"(2).

وقد مزج العلماء بين الحذف والاستغناء، ومن أكثر النماذج التي خُلط فيها بينهما، هو الحذف الإجباري (الواجب)، ومن أمثلته قولنا: (ضربي زيداً قائماً)، إذا جاء بعد المبتدأ (المصدر الصريح) أو (المضاف إلى المصدر) حالٌ تغني عن الخبر، ولا تصلح أن تكون خبراً، والخبر عند النُّحاة محذوف وجوباً، وهو في الوقت نفسه مستغنى عنه بالحال(3).

واستعمل شراح ألفية ابن مالك الاستغناء لتفسير غياب بعض عناصر التركيب، ومن ذلك قول ابن الناظم في حذف المستثنى منه: "وإن كان الاستثناء منقطعًا وجب نصب ما بعد (إلا) عند جميع العرب، إلا بني تميم فإنهم قد يتبعون في غير الإيجاب المنقطع المؤخر في المستثنى منه، بشرط صحة الاستغناء عنه بالمستثنى، فيقولون: ما فيها إنسان إلا وتد، ويقرؤون قوله تعالى: مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِبَاعَ الظَّنِّ(4)؛ لأنه يصح الاستغناء بالمستثنى عن المستثنى منه، كأن يقال: ما فيها إلا وتد، وما لهم إلا إتباع الظن"(5).

ويقول ابن عقيل: "يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه، فمثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى: وَنَزَعِنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَاناً(6)، فـ(إخواناً) حال من الضمير المضاف إليه صدور، والصدور جزء من المضاف إليه، ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه قوله تعالى: ثُمَّ أَوْحَينَآ إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيْمَ حَنِفَاً(7)، فـ(حنيفاً) حال من إبراهيم، والملة كالجزء من المضاف إليه؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها، فلو قيل في غير القرآن (أن اتبع إبراهيم حنيفاً) لصح"(8).

ويقول الشاطبي: "ذلك وقد لا يكون كذلك، فإن الضمير العائد في قولك: أعجبني الذي

(1) الكتاب، 1 /25.

(2) المرجع نفسه.

(3) الأشباه والنظائر في النحو، 334/4. وينظر: ظاهرة الاستغناء في الصرف العربي (دراسة في تصريف الأفعال)، رسالة ماجستير، إعداد: بيان أحمد حسين السحيمات، جامعة مؤتة، 2016م، 23.

(4) النساء: 157.

(5) شرح ابن الناظم، 216.

(6) الحجر: ٤٧.

(7) النحل: ١٢٣.

(8) شرح ابن عقيل، 268/2-269.

ضربت، مقصود الذكر للربط بين الصلة والموصول؛ لكنه حذف لطول الصلة، واسم الفاعل في قولك: زيد في الدار غير مقصود الذكر، ويسمى محذوفا، استغناءً عنه بالمجرور"(□).

ويقول الأشموني: "...ويجوز أن يجعل (أنا)(يز) مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً بـ(اغياً)على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه، ونظائره كثيرة، منها قولهم: (حكمك مسمطا)، أي: حكمك لك مسمطاً، أي: مثبتاً، فجعل (مسمطا) وهو حال مغنياً عن عامله مع كونه غير فعل، فأن يعامل (باغيا) بذلك وعامله فعل أحق وأولى"(يح). ويأتي الاستغناء مرادفاً للحذف في مسائل نحوية عديدة؛ إذ إن الاستغناء في الكلام العربي نوعان، هما: (الاستغناء بالإبدال)، و(الاستغناء بالحذف)، يقول د/محمد كاظم البكاء: "يبدو للباحث أنّ الاستغناء ظاهرة عامة تقع في الحذف وغيره؛ ولكنها في الحذف يعوّل فيها على علم المخاطب بمضمون الخبر، ولعله هو الحذف الذي يجيء لمجرد الاختصار"(يو).

والاستغناء بالإبدال يكون بإسقاط ألفاظ من الاستعمال اللغوي؛ ليحل محلها ما يغني عنها، نحو استعمال الماضي والمصدر من الفعل المضارع (يدع) و (يذر)، والذي هو (ودع)، و(وذر)؛ لاستثقالهم الواو(سمه)، مما دعا إلى ترك استعمالها واللجوء إلى ما يناظراهما في الوجود اللغوي، فاستعمل (ترك) بدلا من (ودع)، و(وذر) في الماضي، و(تركاً) في المصدر منهما فيقال (ذره تركاً)(شمه).

وذكر بعض الباحثين فروقاً بين الحذف والاستغناء منها: "أنه يمكن الاستدلال على المحذوف من القرائن الحالية والمقالية؛ إذ يشترط في الحذف إقامة الدليل على المحذوف، أما الاستغناء؛ فالاستدلال على المسقط من الأصل المفترض يتم بملاحظة ذلك الأصل ومن غير قرائن"(يط).

وفرّق خليل عمايرة بين الحذف والاستغناء في باب الفاعل، فيقول: "ولعلَّ من الطريف أن النُّحاة يفرقون بين الفاعل المحذوف والفاعل المستغنى عنه، والفرق بين الحذف والاستغناء أن الحذف يكون من الموجود، ولما لم يكن موجوداً في بعض التراكيب اللُّغوية، ووجوده أساس لسلامة التركيب، والأصل فيه أن يوجد، فإنَّهم يقدرونه ويضعون مكانه عنصراً آخراً، أما ما

(1) المقاصد الشافية، 3/158-159.

(2) يقصد: (لا أنا باغياً) في قول الشاعر: وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِيا سِوَاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيا.

(3) شرح الأشموني، 1/266.

(4) منهج كتاب سيبويه في التقويم النّحوي، د/ محمد كاظم البكاء، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989م، 235.

(5) ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (ت338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: د/عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط1، 1425هـ-2004م، 1/ 576.

(6) ينظر: العين، مادة (وذر) 8 / 196، والكتاب، 1 / 25 و 4 / 67 و 99.

(7) ظاهرة الاستغناء في النحو العربي، 51.

يستغنى عنه فلا حاجة لتقديره؛ إذْ بغيره يستقيم التركيب"[1].

ويرى الدكتور علي أبو المكارم أن من الفروق بين الحذف والاستغناء، "أن الحذف إسقاط لصيغ داخل النص التركيبي في بعض المواقف اللغوية، وهذه الصيغ يفترض وجودها نحوياً، لسلامة التركيب، وتطبيقاً للقواعد، ثم هي موجودة أو يمكن أن توجد في مواقف لغوية مختلفة، أما الاستغناء فهو محاولة لتبرير عدم وجود صيغ معينة، أو أوزان خاصة في اللغة، فمثلاً: أهلاً وسهلاً، تعبير تفترض القواعد النحوية أن فيه حذفاً، مرده إلى أن كلاً من الكلمتين منصوبة، فهي معمولة، ولا بد لها من عامل، ويكون العامل (قَدِمتُ) في الكلمة الأولى و(نزلتُ) في الثانية، وبالملاحظة نجد أن العاملين المحذوفين اللذين قدرنا وجودهما في الكلام يوجدان فعلاً في مواقف لغوية أخرى، أي في نصوص لغوية مغايرة. أما كلمة (ترك) فقد أغنت في نظر اللغويين عن استخدام الماضي من كلمتي (يدع، ويذر)، ولم يستعمل الماضي من هاتين الكلمتين ولا يمكن أن يستعمل، أي أن المادة اللغوية قد اقتصرت في اشتقاقها على ذكر ما يدل على الزمان في الحال **والاستقبال دون أن يوجد فيها ما** يدل على الماضي"[2].

ومما سبق من أقوال للنحاة يمكن القول إن الاستغناء بالحذف يكون بحذف العنصر المراد إسقاطه والاستغناء عنه بآخر موجود في البناء، يغني عنه من الناحية الدلالية، سواء في الدلالة على أن وجود محذوف استغني عنه بحذفه، أو إغناء ما أسقط بالدلالة على ما يدل عليه، أو الاثنين معاً دون أن يترك موقعه ليحل محل ما أسقطه الاستعمال، أي أن العنصر المستغنى به باق في موقعه وحكمه الذي كان عليه قبل إسقاط العنصر المستغنى عنه، وإنما يقتصر في إغنائه عنه من الناحية الدلالية دون أن يتعداها إلى الحكم والموقع الإعرابي.

والاستغناء في اعتماده هذه الآلية على هذا النحو يختلف عن اعتماد ظواهر لغوية أخرى لوسيلة الحذف، - كالنيابة والتعويض - التي تعد مرحلة أولى من مراحل بناء هذه الظواهر، فالفرق بين الاستغناء من جهة والنيابة والتعويض من جهة أخرى، أن الاستغناء يعتمد الحذف مرحلة أولى وأخيرة، أي أنه لا يتبع عملية الحذف عملية أخرى، وإنما تقوم هذه العملية عندما يغني عنصر في داخل البناء دلالياً عن المحذوف، فلا يحدث بعد عملية الحذف أي تغيير في موقع الحروف أو الكلمات في داخل

(1) في نحو اللُّغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، خليل عمايرة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، جدة، 1984م، 136-140.

(2) الحذف والتقدير في النحو العربي، 200و201. وللمزيد ينظر: الاستغناء في العربية، رسالة ماجستير، إعداد: أحمد شيخ عبداللطيف، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1987م، 18-34. وظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف، د/ زين كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996م، 12- 21. والاستغناء في الدرس اللغوي من خلال معجم لسان العرب، د/ رمضان محمود محمد، مجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق، العدد 36، 2016م، 1337- 1339.

البناء، وإنما يبقى كل في موضعه ويقوم عنصر بإغناء موقع ما أسقط دون أن يحتل موقع ما أسقط في الحكم أو العملي الإعرابي.

أما الظواهر الأخرى فيقوم عنصر آخر سواء كان من داخل البناء أو من خارجه ليحل محل ما أسقط حكماً وموقعاً ودلالة معاً، أي أن النائب مناب الشيء يترك موقعه وإعرابه السابق ليحل محل المناب عنه، فالمفعول به - مثلاً - يترك موقعه وإعرابه على أنه مفعول به منصوب ليحل محل الفاعل المرفوع المحذوف عند بناء الكلام للمجهول، كما يتغير تبعا لذلك وصفه من كونه مفعولاً به إلى نائب فاعل فلا يمكن عندئذ إعرابه على أنه مفعول به وإن كان في الأصل كذلك، إلا إن التغيير الذي حدث غير وصفه وموقعه وإعرابه ليحل محل الفاعل المحذوف وصفاً وموقعاً وإعراباً، في حين أن الاستغناء يكتفي بالمرحلة الأولى من هذه الظاهرة، وهي الحذف، فيحذف العنصر المراد حذفه بعد الاستغناء عنه دلالة بعنصر آخر موجود في البناء دون أن يترك العنصر المستغنى عنه موقعه ووصفه وإعرابه ليحل محل العنصر المسقط، فحذف المضاف (كل) في قولهم: (ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة)(1)، لم يؤد إلى انتقال المضاف إليه إلى موقع المضاف المحذوف أو تغير إعرابه ووصفه إلى إعراب ووصف المضاف المحذوف، وإنما بقي المضاف إليه (بيضاء) في موقعه الذي كان عليه قبل الحذف مع أن الذي أغنى عن المضاف المحذوف ليس المضاف إليه وحده، وإنما تضافر الكلام بأكمله (كل) السابقة والعطف والمضاف إليه، وهكذا في كثير من مواقع الاستغناء بالحذف، وكذلك الحال في التعويض فالهاء والألف في (زنادقة) عوض عن الياء التي حذفت(2)، وجيء بهما من خارج بنية الكلمة ليكونا عوضاً عن المحذوف، فحلا محلاً لم يكونا فيه أصلاً(3).

وكذلك في جمع (سفرجل) يقال: (سفاريج) وفي تصغيره (سفيريج)، حيث حلت (الياء) محل (اللام) المحذوفة من الكلمة في الجمع والتصغير ليكونا عوضاً عن المحذوف(4)، أما في الاستغناء فلا يحل الحرف أو الحركة محل الحرف المحذوف وإنما يبقى في موضعه الأصلي، ويغني عن المحذوف وهو في موضعه الأصلي، كما في حذف حرف العلة (الياء) والاستغناء عنها بالكسرة

(1) ينظر: الكتاب، 1 /65 – 66، والمقرب، ابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن (ت 669هـ)، تحقيق د/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، ط1، بغداد، 1986م، 235 -236، وشرح الكافية للرضي، 2/ 254 – 255، وشرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك (-672هـ)، دراسة و تحقيق: د/عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية، ط1، بغداد، 1977م، 500.

(2) ينظر: الكتاب، 1/ 293 -294

(3) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي، 201. والاستغناء في العربية، 18-34. وظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف، 12-21. والاستغناء في الدرس اللغوي من خلال معجم لسان العرب.

(4) ينظر: المقتضب، 1 / 257.

السابقة لها في نحو حذفه من (العطامسا) في قول الشاعر[1]:

قد قربت ساداتها الروائسا والبكرات الفسج العطامسا

وأصلها (العطاميس)[2] إلا أنه أستغني عن الياء بالكسرة السابقة لها دون أن يتغير موقع الكسرة لتحل محل الياء المحذوفة، وإنما بقيت في موضعها فدلت على الياء المحذوفة وأغنت عنها، وكذلك حذفها في قوله تعالى: قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ [3] استغناء بالكسرة السابقة لها. ومع أن الحذف وسيلة تستعملها هذه الظواهر اللغوية (الاستغناء، والنيابة، والتعويض)[4].

ومما يحسن الإشارة إليه أن أكثر النحاة يخلطون بين مصطلحي الحذف والاستغناء، واستعمال الاستغناء مرادفاً للحذف، فقد يستعملون لفظة (الاستغناء) أو إحدى اشتقاقاتها في مواضع تكون للنيابة أو التعويض أو بالعكس، وقد يكون هذا من باب الاستعمال اللغوي لها لا الاصطلاحي، فتفسير هذا الأمر يتجلى في أنه يمكننا أن نعد الحذف ظاهرة لغوية عامة تندرج فيها ظواهر لغوية أخرى وتنشأ عنها، وتعتمد عليها كمرحلة أولى من مراحلها التي تطرأ على البناء اللغوي على أن يكون الاستغناء الظاهرة الأولى التي نشأت عن الظاهرة الأم، والظواهر الأخرى مرحلة تالية لها بناءً على مراحل إجراءاتها في البناء اللغوي. وعلى الرغم من خصوصية كل ظاهرة من هذهِ الظواهر؛ لكن من الطبيعي أن تتشابه في بعض جوانبها ما دام تجمعها ظاهرة عامة واحدة..

ثالثاً: الحذف والاتساع:

إذا أمعنا النظر في مادة (وَسِعَ) في معاجمِ اللغة نجدها تشير إلى التَّوسُّع والتَّوسُّعة، التي تقابل الضَّيْق وَالعُسْر؛ إذ يقول الأزهري (ت 370 هـ): "وسعت البَيْت وغيره فاتَّسع وآسْتَوْسَع"[5]، ويقول ابن فارس (ت 395 هـ): "الواو والسين والعين: كلمة تدل على خلاف الضِيْق والعُسْر"[6]، وكذلك الزمخشري (ت538هـ)[7]، وابن منظور (ت711هـ)[8].

---

(1) البيت لغيلان بن حريث في الكتاب، 3 / 444 – 445 وغير منسوب في سر صناعة الإعراب ابن جني، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم، ط1، دمشق، 1985م، 2 / 395 ، والخصائص، 2 / 64

(2) ينظر: سر صناعة الإعراب، 2 / 395

(3) الكهف: ٦٤.

(4) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي، 201. والاستغناء في العربية، 18-34. وظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف، 12-21. والاستغناء في الدرس اللغوي من خلال معجم لسان العرب،.

(5) تهذيب اللغة، مادة (وسع).

(6) معجم مقاييس اللغة، مادة (وسع).

(7) ينظر: أساس البلاغة، مادة (وسع) 675.

(8) ينظر: لسان العرب، مادة (وسع) 8 / 392 – 393

في حين يخالفهم الجوهري (ت 400 هـ) فيفسر التَّوسُّع بخلاف التَّضْييق، فهو يقول: "وسعت الشيءَ فأتَّسعَ وآسْتَوْسَعَ، أي: صار واسعاً، وتَوسَّعوا في المجلس، أي: تَفَسَّحوا"(1).

أمّا الاتساع في الاصطلاح، فيقول ابن رشيق (ت456 هـ): "هو أن يقول الشاعر بيتاً، يتسع فيه التأويل فيأتي كلّ واحد بمعنى، وإنّما يقع ذلك لاحتمال اللفظ وقوتهِ واتساع المعنى"(2)، وهو عند السبكي (ت 771 هـ): كلَّ كلام تتسع تأويلاته، فتتفاوت العقول فيها لكثرة احتمالاته لنكتة ما، كفواتح السور(3).

ويقصد بالاتساع في الدرس النحوي إصدار حكم على أي مسألة من المسائل بالجواز، ويكون الحكم مدعماً بالحجج، والأدلة، والبراهين، فالجواز الخالي من البراهين والحجج والأدلة، سيذهب باللغة نحو الفوضى، ويخرجها عن نظامها العام، أما الجواز الصحيح فسيحفظ للغة أساليبها، ولهجاتها من الاندثار(4).

وقد شاع مصطلح الاتساع عند النحاة؛ إذ يذكر سيبويه أن التَّوسُّع في اللغةِ أكثر من أن يحصى(5)، وقول ابن جني: "وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاش في جميع أجناس العربية"(6). فهو نوع من التصرف في تأليف الكلام بالحذف والاختصارِ(7)، و"الخروج من حدود العلاقات المنطقية العادية التي هي قوام النّحو"(8).

ويأتي الاتساع مرادفاً للحذف إلا أنه يوجد فرق بسيط بينهما، يقول ابن السراج (ت316هـ) في الفرق بين الحذف والاتساع: "إن الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله، أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدعُ ما عمل فيه

---

(1) الصحاح، مادة (وسع).

(2) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني (ت 456 هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة دار الجليل، ط 5، بيروت، 1981م، 2/ 93.

(3) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1986م، 42/1.

(4) ينظر: اتساع الكوفيين وتضييقهم في الأصول والمسائل من خلال كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري، (رسالة ماجستير)، إعداد: محمد عبدالعزيز الزبيدي، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1436هـ، 24.

(5) ينظر: الكتاب، 1/ 110.

(6) الخصائص، 447/2.

(7) ينظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النّحوي، 232، ودليل القاعدة النّحوية عند سيبويه، أطروحة دكتوراه، إعداد: محمد فضل الدلابيح، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2002م، 90، والمصطلح النحوي في كتاب سيبويه- دراسة تحليلية، (رسالة ماجستير)، إعداد: صباح عبد الهادي كاظم، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2002م، 309، والتَّوسُّع في كتاب الأصول في النّحو لأبي بكر بن السراج (ت 316 هـ)، رسالة ماجستير، إعداد: صادق فوزي دباس النجادي، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2004م، 13.

(8) اللغة والإبداع (مبادئ علم الأسلوب العربي)، شكري محمد عيّاد، إنترناشيونال برس، ط 1، القاهرة، 1988م، 11.

على حالة في الإعراب، وهذا الباب العامل فيه بحالة وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم"(1).

وذكر شرح ألفية ابن مالك أمثلة لاستعمال الاتساع مرادفاً للحذف، نحو الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف، ومنه قوله تعالى: (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ (2)) تريد: أهل القرية، وقول العرب: "بنو فلان يطؤهم الطريقُ: يريدون: أهل الطريق، وفي الظروف نحو قولهم: (صيد عليه يومان) وإنما المعنى: صيد عليه الوحش في يومين(3).

ويعد الدكتور علي أبو المكارم أفضل من فصلّ الأمر؛ إذ يقول: "وابن السراج في نصه السابق بجعل الحذف مختصاً بحالة حذف العامل وإبقاء المعمول على حاله ويجعل الاتساع مختلفاً عن الحذف في أنه في حالة الاتساع يتغير الباقي بعد المحذوف ليتناسب حكمه الإعرابي، مع وضعه الجديد. وهو ما يتسق مع أمثلته التي ذكرها ومواضعه التي فصلها في ثلاث نقاط. الأولى: في المصادر، والثانية: بين المضاف والمضاف إليه، والثالثة: في عدد من المفاعيل، من بينها المفعول له، والمفعول معه"(4). وقال - أيضاً - "وإذاً فالحذف عنده اصطلاح يتضمن حالة واحدة، وهي إسقاط العامل مع بقاء المعمول على ما كان من حكم إعرابي، أي حذف العامل مع بقاء أثره الإعرابي، ويخرج عنه تلك المواضع التي جعلها من قبيل الاتساع؛ إذ يتغير فيها المعمول ليأخذ حكماً جديداً"(5).

ويذكر الدكتور علي أبو المكارم أنه باستطاعتنا الاستغناء عن وسيلة التفرقة بين الحذف والاتساع، فقال: "ولكن من الممكن أن نستغني عن هذه التفرقة التي ذكرها ابن السراج بين الحذف والاتساع، بأن نجعل الحذف يشمل حالتي تغير المعمول أو بقائه على ما كان له من وضع إعرابي، وفي كلامه نفسه ما يبرر لنا هذا الموقف؛ إذ اعترف بأن الاتساع ضرب من الحذف"(6).

وبالنظر إلى ما ذكر سابقاً نجد أن الاتساع نوع من تأويل معاني التراكيب والعبارات خلافاً لظاهرها، فكذلك يأتي الحذف بهذا المعنى بوصفه أحد مظاهر التأويل، وهو ما جعل ابن جني يقول: "الحذف اتساع"(7)؛ لكننا نجد أن الحذف بصورة عامة لا يقتصر على حذف العامل من التركيب مع بقاء المعمول على حالة من الإعراب بعد الحذف؛ بل يشمل حالة تغير المعمول بعد الحذف

(1) ينظر: الأصول في النحو، 255/2.
(2) يوسف: 82
(3) ينظر: شرح ابن الناظم، 274، وأوضح المسالك، 3/ 144، وشرح الأشموني، والمقاصد الشافية، 10/4و147.
(4) الحذف والتقدير في النحو العربي، 202.
(5) الحذف والتقدير في النحو العربي، 202.
(6) المرجع نفسه.
(7) الخصائص، 290/1.

أيضا، وبذلك يكون الحذف في معناه أعم من الاتساع، وبهذا يكون رأي ابن السراج (أن الاتساع ضرب من الحذف) هو الذي يتماشى والنظر النحوي.

رابعاً: الحذف و(الإيجاز - الاختصار):

يُستعمل مصطلحا الإيجاز والاختصار بالمعنى نفسه، يقول ابن منظور: "وَجُزَ الكلامُ وَجازَةً ووَجْزاً وأَوْجَزَ: قَلَّ فِي بَلَاغَةٍ، وأَوْجَزَه: اخْتَصَرَهُ"(1). ويفرق بعضهم بين الاختصار والإيجاز؛ إذ يقول أبو هلال العسكري: "إنّ الِاخْتِصَار هُوَ إلقاؤك فضول الْأَلْفَاظ من الْكَلَام الْمُؤلف من غير إخلال بمعانيه، وَلهذا يَقُولُونَ: قد اختصر فلَان كتب الْكُوفِيّين، أَو غَيرهَا إِذا ألْقى فضول ألفاظهم، وَأدّى معانيهم فِي أقل مِمَّا أدوها فِيهِ من الألفاظ، فالاختصار يكون فِي كَلَام قد سبق حُدُوثه وأليفه، والإيجاز هُوَ: أَن يبْنى الْكَلَام على قلَّة اللَّفْظ، وَكَثْرَة الْمعَانِي، يُقَال: أوجز الرجل فِي كَلَامه، إِذا جعله على هَذَا السَّبِيل، وَاخْتصرَ كَلَامه، أَو كَلَام غَيره، إِذا قصره بعد إطالة، فَإن اسْتعْمل أَحدهمَا مَوضِع الآخر فلتقارب معنييهما"(2).

والإيجاز نوعان: إيجاز حذف، وهو حذف جزء من الكلام، ويكون بحذف كلمة أو جملة أو أكثر، مع قرينة دالة على المحذوف، وسماه أبو عبيدة (مجاز المختصر)(3)، وسماه الجاحظ (الإيجاز المحذوف - الكلام المحذوف)(4)، وإيجاز قصر(5)؛ لذا فدراسة الإيجاز والاختصار ضمن الحذف؛ يأتي ضمن العلاقة الوصفية التي تربط بينهما، وقد استعمل سيبويه المصطلحين، فهو يقول: "الليلة الهلال، وإنما الهلال في بعض الليلة، وإنما أراد الليلة ليلة والهلال، ولكنه اتسع وأوجز ... على ما ذكرْتُ لكَ من سعة الكلام والإيجاز..."(6).

ويقول سيبويه أيضاً: "هذا باب ما يكون فيه المصدر حينًا لِسِعَةِ الكلامِ والاختصارِ، - ويقصد بذلك استعمال المصادر استعمال الظروف؛ توسُّعًا في الكلام؛ ورغبة في اختصاره، نحو: -

(1) لسان العرب، مادة (وجز).

(2) الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو 395هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 40.

(3) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر التميمي (ت210هـ)، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1981م، 2/2و69.

(4) ينظر: ينظر: الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255هـ)، تحقيق: محمد عبدالسلام هارون، بيروت، 1988م، 75/3، والبيان والتبيين، 278/2.

(5) عرفه السكاكي أنه: "أداء المقصود من الكلام بأقل ما يمكن من عبارات متعارف عليها بين الأوساط". مفتاح العلوم، السكاكي (ت626هـ)، ضبط وشرح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1983م، 227. وعرفه ابن سنان الخفاجي، أنه: "التعبير عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة". سر الفصاحة، 211.

(6) الكتاب، 216/1.

مقدم الحاج، وخفوق النجم، وصلاة العصر ظروفًا"[1]. ويقول: "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ[2])، إنّما يريد: أهل القرية، فاختصر، وعَمِلَ الفعلُ في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا"[3].

ويقول الشاطبي: "... لكنهم حذفوا الظرف وأقاموا المصدر مقامه توسعاً واختصاراً"[4].

ويقول الأشموني: "(وما) حقق (لمفعولي علمت) ورأيت من الأحكام (مطلقاً للثان والثالث) من مفاعيل (أعلم) و (أرى) -أيضاً- حققا؛ فيجوز حذفهما معاً اختصاراً إجماعاً"[5].

والعلاقة بين الحذف والإيجاز علاقة عموم وخصوص؛ لأن الإيجاز يشمل على إيجاز بلفظ لم يحذف من بنيته التركيبية عنصر أو عناصر عديدة، مما يترتب عنه عدّ الإيجاز أعمَّ من الحذف؛ إذ كل حذف إيجاز، وليس كل إيجاز حذفاً[6].

خامساً: الحذف والتأويل:

ذكر ابن منظور أن التأويل هو: "نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأَصلي إلى ما يحتاج إلى دليل، لولاه ما تُرك ظاهر اللفظ"[7].

وعرّفه الجرجاني (ت816هـ) أنه: "صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنًى يحتمله"[8]، ويعرفه الراغب الأصفهاني أنه: "رد الشيء إلى الغاية المرادة"[9].

والتأويل النحوي هو المجال الذي يتحرك فيه النحاة عند مواجهتهم المسائل التي تخرج عن الأصول والقواعد النحوية؛ لإرجاعها إليها، بطريقة توافق تلك الأصول والقواعد، وهذا يؤكد أن أصل التأويل هو الترجيع (الرجوع)[10]، الذي يرتبط في الدلالة بمفهوم الرد[11]، ويندرج تحت

---

(1) الكتاب، 222/1.

(2) يوسف: 82

(3) الكتاب، 212/1.

(4) المقاصد الشافية، 315/3.

(5) شرح الأشموني، 380/1.

(6) ينظر: ظاهرة الحذف في شعر البحتري دراسة بلاغية، أطروحة دكتوراه، إعداد: جمعي بو جمعة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر- أكادير، المغرب، 2000م، 24.

(7) لسان العرب، مادة (أول) 274/1، وينظر: البرهان في علوم القرآن، 150/2.

(8) التعريفات، 50.

(9) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، ط1، دمشق، 1412 هـ، 99. وينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، ط1، القاهرة، 1976م، 158.

(10) ينظر: التعريفات، 50.

(11) ينظر: الأصول دراسة إبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د/ تمام حسان، ، دار الشؤون الثقافية العامة، د. ط، بغداد،

معنى التدبر والتقدير(□)؛ لأنه لا يوجد نص يبين لفظة التأويل النحوية أو يحددها؛ وذلك لأن الكتب التي جمعت في ثناياها أصول النحو وأدلته، تكاد تكون خالية إلا من بعض الإشارات الغامضة(يز).

ويُعد أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) أول من عرّف التأويل من النحويين؛ إذ يقول: "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل"(يز).

وتكمن علاقة الحذف بالتأويل، أن الحذف أحد أساليب التأويل المهمة، التي ترتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية، وتبنى هذه الدعوى على تصور سقوط بعض أجزاء هذه المادة ذاتها من التركيب(يز)، ومن أوائل قضايا التأويل النحوي، ما رواه الأصمعي من "أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحاق، فقال: كيف تنشد هذا البيت:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمرُ

فقال الفرزدق: كذا أنشده. فقال ابن أبي إسحاق الحضرمي: ما كان عليك لو قلت فعولين؟ فقال الفرزدق: "لو شئت أن أسبح لسبحت"، ونهض فلم يعرف أحدٌ في المجلس قوله: "لو شئت أن أسبح لسبحت"، فقال ابن أبي إسحاق: لو قال فعولين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما، ولكنه أراد: هما يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر"(سم).

ويدل كلام ابن أبي إسحاق على قدرته الكبيرة على التأويل؛ إذ قاس الكلمة نحوياً في المرة الأولى، فوجد أن الظاهر يشير إلى أنه يجب نصبها، وعندما سمع رد الفرزدق، أدرك أن ظاهر المسألة يحتاج إلى معالجة لفظية، فأوّل بالحذف، على تقدير (هما فعولان)، وبهذا أعاد المسألة إلى

1988م، 138. أورد هذا الكلام تحت عنوان: (رابعاً: الرد إلى الأصل–التأويل). وللمزيد: ينظر: التأويل النحوي بين الخرق والمعيارية في تفسير التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، أطروحة دكتوراه، إعداد: عبدالقادر موفق، قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، الجزائر، 2013م، 30.

(1) ينظر: القاموس المحيط، 963، وأصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د/محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989م، 185.

(2) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، 1984م، 15/1. والتأويل النحوي عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ الأَنْصَارِيّ، أطروحة دكتوراه، إعداد: ليث قُهيِّر عبد الله الحياني الهيتي، كلية الآداب – جامعة بغداد، 2004م، 13، والتأويل النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي، (رسالة ماجستير)، إعداد: عائشة بيت مرزوق ابن حامد اللهيبي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1423هـ، 8، والتأويل النحوي في الحديث الشريف، (أطروحة دكتوراه)، إعداد: فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006م، 7–10.

(3) الاقتراح، 158.

(4) ينظر: أصول التفكير النحوي، 283.

(5) مجالس العلماء، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط2، 1983م، 66.

حضن القواعد والأصول النحوية(1).

نتائج البحث:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- إن النحو العربي ثمرة العبقرية العربية الفذة، فهو علم منضبط القواعد، ويستوعب الظواهر اللغوية العامة ويفسرها، ويحيط بجمالها وإعجازها، وتعامل معها بوصفها لغة مقدسة نزل القرآن الكريم بلسانها، فهو نظرية لسانية تتسم بالتكامل والشمول.
- إن للحذف معان عديدة، أبرزها الإسقاط وعدمِ الإتيانِ بجزءٍ أو أجزاء من الكلامِ.
- إن النحاة يعرفون الحذف وفق الصنعة النحوية، أما البلاغيون فيعرفونه وفق المعاني والأغراض.
- إن العلماء يستعملون التقدير والإضمار والاستغناء والاختصار والإيجاز والاتساع مرادفات للحذف.
- إن بعض الباحثين يخلطون بين مترادفات الحذف وأنواعه.

(1) ينظر: التأويل النحوي في جزء عم، (رسالة ماجستير)، إعداد: رياض محمد علي أبو رحمة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، د. ت، 17و18.

مصادر البحث ومراجعه:

- اتساع الكوفيين وتضييقهم في الأصول والمسائل من خلال كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري، (رسالة ماجستير)، إعداد: محمد عبدالعزيز الزبيدي، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1436ه.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى (ت1382هـ)، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط2، القاهرة، 1992م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1998م.
- الاستغناء في الدرس اللغوي من خلال معجم لسان العرب، د/ رمضان محمود محمد، مجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق، العدد 36، 2016م.
- الاستغناء في العربية، رسالة ماجستير، إعداد: أحمد شيخ عبداللطيف، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1987م.
- أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، مصطفى شاهر خلوف، دار الفكر، ط1، عمّان، 2009م.
- أسلوب الحذف في اللغة العربية من الوجهتين النحوية والبلاغية، أطروحة دكتوراه، إعداد: أيمن الشوا، كلية الآداب، جامعة دمشق، 2000م.
- أسلوب الحذف في كتاب (عروس الأفراح) لبهاء الدين السبكي، إعداد: بلهواري نور الدين، (رسالة ماجستير)، كلية الأدب العربي والفنون، جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم - الجزائر، 2016م.
- أصول التفكير النحوي، د/ علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006م.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د/محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989م.
- الأصول دراسة إبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د/ تمام حسان، ، دار الشؤون الثقافية العامة، د. ط، بغداد، 1988م.
- الأَصول في النحو، ابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، 1417هـ -1996م.

- إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت402هـ)، تحقيق: أحمد مضر، دار المعارف، القاهرة.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (ت338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: د/عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط1، 1425هـ -2004م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، ط1، القاهرة، 1976م.
- البحر المحيط، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين أبو عبد الله الزركشي (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط3، بيروت، 1980م.
- بلاغة الحذف والتقدير وتطبيقاتها في القرآن الكريم نموذج سورة البقرة (مدنية)، إعداد: كسار منصورية، (رسالة ماجستير)، كلية الأدب العربي والفنون، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم - الجزائر، 2017م.
- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255هـ)، تحقيق: محمد عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط5، القاهرة، 1985م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد ابن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت 1205هـ)، مجموعة من المحققين وحقق هذا الجزء: عبدالفتاح الحلو، وراجعه: مصطفى حجازي، سلسلة التراث العربي، وزارة الإعلام الكويتية، الكويت، 1986م.
- التأويل النحوي بين الخرق والمعيارية في تفسير التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، أطروحة دكتوراه، إعداد: عبدالقادر موفق، قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2013م.
- التأويل النحوي عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ الأَنْصَارِيّ، أطروحة دكتوراه، إعداد: ليث قُهيِّر عبد الله الحياني الهيتي، كلية الآداب - جامعة بغداد، 2004م.
- التأويل النحوي في الحديث الشريف، (أطروحة دكتوراه)، إعداد: فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006م.
- التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، 1984م.

- التأويل النحوي في جزء عم، (رسالة ماجستير)، إعداد: رياض محمد علي أبو رحمة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، د. ت.
- التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي، (رسالة ماجستير)، إعداد: عائشة بيت مرزوق ابن حامد اللهيبي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1423ه.
- تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د/ عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط 1، بيروت، 1406 هـ / 1986 م.
- التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني (ت 816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1983م.
- التفكير النحوي عند المبرد، أطروحة دكتوراه، إعداد: علي فاضل سيد عبود الشّمري، جامعة الموصل، 2003م.
- تقدير الحذف والإضمار في ضوء نظرية العامل النحوي، أ/ملاوي صلاح الدين، مجلة المخبر، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خضير، سكرة - الجزائر(أبحاث في اللغة والأدب الجزائري)، د. ع، د. ت.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت 370هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1422هـ -2001م.
- التَّوسُّع في كتاب الأصول في النّحو لأبي بكر بن السراج (ت 316 هـ)، رسالة ماجستير، إعداد: صادق فوزي دباس النجادي، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2004م.
- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة (عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي)، شهاب الدين أحمد ابن محمد بن عمر الخفاجي (ت 1069هـ)، ضبط وتخريج: عبد الرزاق المهدي، ط1، بيروت، 1997م.
- الحدود في النحو، الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، الأردن، د ت.
- الحذف في صحيح البخاري، أطروحة دكتوراه، إعداد حسين عبدالله الموساي، قسم اللغة العربية والترجمة –كلية اللغات - جامعة صنعاء، 2006م.
- الحذف من التركيب وتوجيهه في كتاب سيبويه دراسة في القاعدة والسياق، (رسالة ماجستير) إعداد: عزيزة بنت عبد الله الغوىنم، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1432هـ.

- الحذف من التركيب وتوجيهه في كتاب سيبويه دراسة في القاعدة والسياق، (رسالة ماجستير) إعداد: عزيزة بنت عبد الله الغوىنم، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1432هـ.
- الحذف والإضمار في النحو العربي (دراسة في المصطلح)، عماد مجيد علي، مجلة جامعة كركوك، للدراسات الإنسانية، العدد 2، المجلد 4، السنة الرابعة، 2009م.
- الحذف والتقدير في أقوال النبي في صحيح البخاري، رسالة ماجستير، إعداد: مثنى جاسم محمد عبد الجبوري، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية - بغداد، 2006م.
- الحذف والتقدير في النحو العربي، د/ علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2007م.
- الحذف والتقدير في النحو الكوفي، د/هاني عبدالكريم عبدالله فخري، من إصدارات مكتبة الحضارة، ط1، صنعاء، 1438هـ - 2017م.
- الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255هـ)، تحقيق: محمد عبدالسلام هارون، بيروت، 1988م.
- دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2000م.
- دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، أطروحة دكتوراه، إعداد: علي عبد الفتاح محيي الشمري، كلية التربية، جامعة بغداد، 2006م.
- دليل القاعدة النّحوية عند سيبويه، أطروحة دكتوراه، إعداد: محمد فضل الدلابيح، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2002م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط3، القاهرة، 1969م.
- الرد على النحاة، أبو العباس ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن القرطبي (ت 592هـ)، تحقيق: د/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1982م.
- سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي الحلبي (ت 466هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1982م.
- سر صناعة الإعراب ابن جني، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم، ط1، دمشق، 1985م.
- سنن أبي داوود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت 275هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1420 هـ - 2000 م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400 هـ - 1980 م.
- شرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك (-672هـ)، دراسة وتحقيق: د/عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية، ط1، بغداد، 1977م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم الملايين، ط4، بيروت، 1090م.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، تحقيق: عبدالسلام علوش، مكتبة الرشد، ط2، الرياض، 1437هـ - 2006م.
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد باللّه (ت 745هـ)، مطبعة المقتطف، ط1، مصر، 1914م.
- ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللُّغوية، السيد رزق الطويل، مجلة بحوث كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السنة الثانية، العدد الثاني، 1404/1405م.
- ظاهرة الاستغناء في الصرف العربي (دراسة في تصريف الأفعال)، رسالة ماجستير، إعداد: بيان أحمد حسين السحيمات، جامعة مؤتة، 2016م.
- ظاهرة الاستغناء في النحو العربي، عبدالله صالح بابعير، (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، إربد - الأردن، 1993م.
- ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف، د/ زين كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996م.
- ظاهرة الحذف في شعر البحتري دراسة بلاغية، أطروحة دكتوراه، إعداد: جمعي بو جمعة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر - أكادير، المغرب، 2000م.
- العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه، (رسالة ماجستير)، إعداد: هنادي رشيد دَيّه، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1996م.

- العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه، (رسالة ماجستير)، إعداد: هنادي رشيد دَيّه، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1996م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني (ت 456 هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة دار الجليل، ط 5، بيروت، 1981م.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو 395 هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- في نحو اللُّغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، خليل عمايرة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، جدة، 1984م.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد ابن يعقوب الفيروزآبادى (ت 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، ط8، بيروت، 2005م.
- الكافي في العروض والقوافي، أبو زكريا يحيى بن علي الشيباني الخطيب التبريزي (ت502هـ)، تحقيق: الحساني حسن عبدالله، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1994م.
- الكتاب
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي (ت: بعد 1158هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د/ رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د/ عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، 1996م.
- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1998م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الأفريقي (ت 711هـ)، دار صادر، ط3، بيروت، 1414 هـ -1993م.
- اللغة والإبداع (مبادئ علم الأسلوب العربي)، شكري محمد عيّاد، إنترناشيونال برس، ط 1، القاهرة، 1988م.

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، مكتبة نهضة مصر، ط1، القاهرة، 1959م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر التميمي (ت210هـ)، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1981م.
- مجالس العلماء، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط2، 1983م.
- مجمل اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي (ت 395هـ)، دراسة وتحقيق: د/زهير عبد المحسن سلطان، ط1، بيروت، 1404هـ -1984م.
- المحاجاة بالمسائل النحوية، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر، (ت 538 هـ)، قدمت له وحققه و علقت حواشيه، د - بهيجة باقر الحسني، دار التربية للطباعة والنشر و التوزيع، مطبعة أسعد، بغداد، 1972 – 1973 م.
- مختصر المعاني، سعدالدين التفتازاني (793هـ)، دار الفكر، ط1، قم، 1411ه.
- مدلول ظاهرة الحذف في اللغة العربية، د/ ابن إبراهيم السعيد، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، العدد الثامن، جوان 2012م.
- مدول ظاهرة الحذف في العربية، د/ ابن إبراهيم السعيد، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، العدد الثامن جوان 2012م، باتنة، الجزائر.
- مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001 م.
- المصطلح النحوي في كتاب سيبويه - دراسة تحليلية، (رسالة ماجستير)، إعداد: صباح عبد الهادي كاظم، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2002م.
- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1986م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية المصري، إبراهيم مصطفى ـ أحمد الزيات ـ حامد عبد القادر ـ محمد النجار مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة، 2004م.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق الشيخ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، د. ط، 1399هـ - 1979م.
- مفتاح العلوم، السكاكي (ت626هـ)، ضبط وشرح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1983م.

- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، ط1، دمشق، 1412 هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790 هـ)، مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1428 هـ - 2007 م.
- المقرب، ابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن (ت 669هـ)، تحقيق د/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، ط1، بغداد، 1986م.
- الممتع في التصريف، أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، ط2، حلب، 1973م.
- المنصف شرح تصريف أبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: أ/إبراهيم مصطفى وأ/عبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية المصرية - إدارة إحياء التراث القديم، ط1، القاهرة، 1954م.
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النّحوي، د/ محمد كاظم البكاء، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989م.
- نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، ط2، الرياض، د. ت.
- النكت في إعجاز القرآن، الرماني، تحقيق: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن الكريم)، دار المعارف، ط3، القاهرة، 1976م.
- الوجوب في النحو، حصة بنت زيد بن مبارك الرشود، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1421م.
- الوجيز في علم التصريف، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (557هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار العلوم، ط1، الرياض، 1982م.